مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: كفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري
اسم الكاتب: د. منى بيطار، فارس طه الكواس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4198
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 07:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

كفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري

الدكتورة منى بيطار*
فارس طه الكواس**

(تاريخ الإيداع 10 / 8 / 2009. قُبِل للنشر في 31 / 3 /2010)

□ ملخّص □

إنَّ تطبيق معايير بازل II يعتبر من المواضيع الحديثة نسبياً، وتحظى باهتمام كبير من المنظمات المالية والمصارف في الكثير من الدول المتقدمة والنامية. ومن الطبيعي أن يكون سبب هذا الاهتمام هو الرغبة في الاستفادة من المنافع المتعددة التي تقدمها معايير بازل للمصارف في مجال قياس وإدارة المخاطر المصرفية وتحقيق الرقابة عليها واتخاذ القرارات الإدارية الملائمة.

يهدف البحث إلى إيضاح كيفية تطبيق معيار بازلII لكفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري، من خلال التعريف بلجنة بازل ومعايير بازل I ومعايير بازلII ، ثم تقديم دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري لبيان كيفية تطبيق معيار بازلII لكفاية رأس المال وأثر متطلبات كفاية رأس المال الجديدة على المحفظة الائتمانية للمصرف التجاري السوري واستبدال الأصول ذات الأوزان الترجيحية الأعلى بأصول ذات أوزان ترجيحية أقل.

وقد تمَّ التوصل إلى أنَّ المصرف يحتفظ بنسبة عالية من رأس المال تفوق ما هو مطلوب في معيار بازل II لكفاية رأس المال، وبالتالي يجب على المصرف البحث عن استثمارات جديدة لتوظيف الفائض من رأسماله.

الكلمات المفتاحيّة: بازلI– بازلII– متطلبات كفاية رأس المال– الائتمان المصرفي.

* مدرسة – قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

Capital Adequacy in Commercial Bank of Syria

Dr. Mona Bittar [*]

Faress Alkawass [**]

(Received 10 / 8 / 2009. Accepted 31 / 3 /2010)

□ ABSTRACT □

Using standards of Basel II in the banking sector is a relatively new subject, which concerns financial organizations and banks in a lot of developed and developing countries. Naturally, the reason for this interest is the desire to benefit from the various advantages which Basel II standards offers in measuring and management the banking risks, the supervision and taking the suitable administrative decisions.

This research aims to explain the applying of capital adequacy standard of Basel II in Commercial Bank of Syria, through defining by Basel Committee, standards of Basel I and standards of Basel II, then offers a practical study on the Commercial Bank of Syria in order to show how Commercial Bank of Syria apply the capital adequacy standard of Basel II and the effect of the new capital adequacy requirements under the Basel II on its portfolio, to alter its assets away from heavily weighted risk assets into unweighted assets.

In the research end, we found that Commercial Bank of Syria has high rate of capital more than capital rate in Basel II for Capital Adequacy, so the bank has to look for new investments in order to invest his surplus capital.

Keywords: Basel I, Basel II, Capital Adequacy Requirements, Banking Credit.

[*]**Assistant Professor, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[**]**Postgraduate Student, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالاستقرار المالي والمصرفي من قبل المؤسسات المالية الوطنية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية مما أدى إلى تعثر بعض هذه البنوك.

ولذلك قامت لجنة بازل – التابعة لبنك التسويات الدولية– المختصة بالرقابة والإشراف المصرفي بوضع معايير دولية في عام 1988 وسميت باتفاقية بازل(I) ثم تم تعديلها عام 1996، وأصدرت معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة في عام 1997، وبعدها قامت بإصدار معايير بازل (II) التي ألزمت المصارف بتطبيقها في نهاية عام 2007 كحد أقصى بالنسبة لكل دول العالم.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية بدايةً تحت اسم "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"[1] (Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices)، وهي تتألف حالياً من أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة[2]. وقررت هذه المجموعة العمل على تحقيق وفاق دولي بشأن مقاييس كفاية رأس المال، مع العلم أن أول مقياس تم استخدامه لتحديد ملاءة رأس المال للبنك التجاري كان نسبة رأس المال إلى الودائع وقد بدأ تطبيق هذا المقياس بشكل رسمي في عام 1914 وحتى الحرب العالمية الثانية حيث ألزم مكتب مراقبي التعاملات في الولايات المتحدة الأمريكية البنوك بالاحتفاظ بدولار من رأس المال لكل 10 دولار ودائع[3].

وحددت اتفاقية بازل(I) الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطرة 8%، واعتباراً من نهاية 1992 كان يجب أن تلتزم جميع البنوك في جميع دول العالم بهذه النسبة وليس فقط في مجموعة الدول العشرة، وفي أيلول عام 1993 أُصدِرَ بيان يؤكد بأن البنوك في مجموعة الدول العشرة قد التزمت بمتطلبات كفاية رأس المال التي جاءت في اتفاقية 1988[4]. وأدخلت اللجنة مجموعة من التعديلات على النسخة الأولية لاتفاقية بازل 1988، فاللجنة كانت تأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات المقدمة إليها في ضوء تحقيق هدفين أساسيين يعتبران المبدأين الأساسيين لاتفاقية بازل (I)[5]:

أولهما: يجب العمل على تقوية النظام المصرفي وزيادة صلابته وتعميق استقراره، وبالتحديد بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث نتيجة التوسع الكبير في منح الائتمان من قبل البنوك في الدول المتقدمة وخاصة الأمريكية منها إلى بلدان العالم الثالث.

ثانيهما: يجب أن تكون المعايير ثابتة وعادلة بالشكل الذي يحد من حالة عدم المساواة في الوضع التنافسي نتيجة لاختلاف متطلبات كفاية رأس المال باختلاف الدولة.

وبالأخذ بهذين الاعتبارين أدخلت اللجنة العديد من التعديلات إلى تقريرها النهائي الذي تمَّ إقراره في تموز عام 1988، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تحدد المستويات الدنيا لرأس مال البنوك، وستترك الحرية للسلطات الوطنية بتبنّي نسب أعلى.

وبعدها جاءت معايير بازل–II استجابة للواقع الذي فرضته التغيرات الهامة في الأسواق المالية والمصرفية العالمية في الفترة الأخيرة، ويعد الإطار الجديد لمقترحات بازل الثانية من أهم التطورات على الساحة المصرفية العالمية خلال العقد الحالي والذي من المتوقع أن تترتب على هذا الإطار إعادة تشكيل الصناعة المصرفية على المدى البعيد وتمثل تلك المقترحات تحديات كبيرة للعمل المصرفي[6]. وعليه كان لمعايير بازل–II أهداف أشد تعقيداً وغموضاً من أهداف بازل(I)، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. زيادة سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، من خلال إدراج العديد من المخاطر المصرفية التي لم تكن قد تضمنتها معايير بازل (I)، والاعتماد على نماذج وأساليب أكثر تقدماً في قياس المخاطر.
2. تدعيم التساوي والتوازن بين البنوك ذات النشاط الدولي، وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة[7].
3. الربط بين كفاية رأس المال والمكونات الأساسية للمخاطر الائتمانية و المخاطر المصرفية بشكل عام[8].
4. زيادة الشفافية بين البنوك التي تميل للمخاطرة وبين عملائها ونظرائها الذين يتحملون في النهاية عبء التمويل وبالتالي يتعرضون للمخاطرة معها[9].

إلا أن اللجنة أشارت إلى أهمية اهتمام السلطات الرقابية الوطنية في الدول المختلفة بتطبيق العناصر الأساسية لمكونات الدعامتين الثانية والثالثة (عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق) حتى لو تم تطبيق الدعامة الأولى(الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) بعد نهاية عام 2006[10].

وهكذا نرى أنَّ معايير بازل (II&I) جاءت لتضع معايير لكفاية رأس المال في البنوك من اجل أن تكون المخصصات شاملة للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتقلبات سعر الفائدة ومخاطر التشغيل...الخ. وذلك لضمان استقرار العمل المصرفي ونموه، وكذلك تدعيم المركز التنافسي للمصارف.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في أنَّ التزام المصرف التجاري السوري بمعيار بازل II لكفاية رأس المال – حيث تمَّ زيادة رأس ماله من (4000) مليون ليرة سورية إلى (70000) مليون ليرة سورية – شكّل لدى المصرف التجاري سيولة زائدة عن الحد المطلوب والمحدد بـ 8%، وبالتالي أصبح هناك كتلة نقدية معطلة وتشكل عبء على المصرف مما يؤدي إلى انخفاض العائد على الأموال الخاصة.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق ما هو محدد بمعيار بازل II، ودوره في زيادة قدرة المصرف التجاري السوري على عدم الوقوع في حالات العسر المالي وبالتالي تجنّب الوقوع بأزمات، وفي الوقت يجب أن لا يكون لدى المصرف التجاري السوري إفراط في الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، لأنه سيؤدي بالمصرف إلى تعطيل جزء من رأسماله وبالتالي حرمانه من استثمار الفرصة البديلة، بمعنى آخر يجب أن يكون لدى المصرف التجاري دائماً موازنة بين الربحية والسيولة.

يهدف البحث إلى التعرّف على ما يلي:

1- مدى التزام المصرف التجاري السوري بنسبة كفاية رأس المال حسب معايير بازل II.

2- أهمية تطبيق معيار بازل (II) لكفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري.

3- آثار تطبيق معيار بازل (II) لكفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري على المحفظة الائتمانية.

فرضيات البحث:

1. المصرف التجاري السوري يلتزم بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب معايير بازل II والمحددة بنسبة (8%).

2. أدّى الالتزام بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب معايير بازل II إلى تغيير حجم المحفظة الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري.
3. أدّى الالتزام بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب معايير بازل II إلى وجود كتلة نقدية معطلة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي وذلك بالاعتماد على البيانات والنشرات المأخوذة من المصرف التجاري السوري، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، وقد تمَّ اختيار حالة المصرف التجاري السوري كونه يحتفظ بأموال خاصة تفوق ما هو مطلوب حسب معيار بازل II لكفاية رأس المال مما يستوجب دراسة حالته.

النتائج والمناقشة:

أولاً: دراسة نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف التجاري السوري:

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمصرف وجد أنه إلى الآن لم يتم حساب نسبة الملاءة التي طلبها مجلس النقد والتسليف منذ عام 2007 والتي يجب أن يتم تبليغها لمفوضية الحكومة لدى المصارف خلال مدة أقصاها شهر من بداية الشهر الذي يلي نصف السنة المصرح عنها، إلا أنه ولأسباب عديدة منها أنه هناك كثير من الأمور لازالت قيد الدراسة والتشاور بين المصرف ومجلس النقد والتسليف هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهناك الكثير من البنود والأموال لا زالت عالقة منذ أكثر من أربعين سنة في المحاكم ولم يبت القضاء بها، ونظراً للرقابة الشديدة المفروضة على المصرف من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة العامة للرقابة والتفتيش فلا يستطيع أي عامل أن يضع رقماً ما لم تتبين له حقيقة هذا الرقم وماهيته. لذلك فقد قام الباحث بحساب نسبة الملاءة لدى المصرف بطريقة مبسطة ومنسجمة إلى حدٍّ ما مع مقررات بازل II وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (253 /م ن/ب 4) بتاريخ 24 / 1 / 2007 وذلك بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة (2003 – 2006 م) بالإضافة إلى الخبرات العملية لدى العاملين في المصرف:

الجدول رقم (1) الميزانية العامة الختامية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة 2003 – 2007 م

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الموجودات	نهاية عام 2003	نهاية عام 2004	نهاية عام 2005	نهاية عام 2006	نهاية عام 2007
النقد في الصندوق ولدى المركزي	40458	34514	76568	69364	68987
المصارف المقيمة	1754	361113	298249	217999	113884
المراسلون في الخارج	613539	231046	269329	262476	299013
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1188	1343	1653	1860.98	1411.10
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	93290	102378	108976	134061.20	138946.07
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	26404	24311	42705	60178.63	129942.81
حسابات مدينة أخرى	12208	11323	11499	12324.44	16398.55
الاستثمارات المالية والمساهمات	28299	33369	36309	41551	45498
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	11506	38929	14965	17750	10993
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً الاستهلاك)	889	963	936	1458	1737

مجموع الموجودات	829535	839290	861355	819256	826811
الحسابات النظامية					
الاعتمادات المستندية للاستيراد	60493	82161	117475	148585.03	173771.71
الاعتمادات المستندية للتصدير	24798	24754	22637	18587.24	31044.46
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	74877	83350	82488	72678.48	72241.95
الحسابات النظامية الأخرى	239151	220984	223418	242983	255397
مجموع الميزانية	1228858	1250539	1313209	1310611	1359266

المطاليب	نهاية عام 2003	نهاية عام 2004	نهاية عام 2005	نهاية عام 2006	نهاية عام 2007
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	245170	243877	268945	230066	228482
الودائع لأجل وودائع التوفير	140039	139774	126930	129381	136501
المصارف المقيمة	3241	4230	14550	5176	2860
القروض والسلف من المركزي	115150	86955	84017	100286	89417
المراسلون في الخارج	11827	801	18262	7435	3803
الأموال المستقرضة	1668	1396	1407	1330	957
حسابات دائنة أخرى	100178	114656	125885	137693	172155
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	186335	31031	22603	11254	7992
المؤن	17655	183878	175608	88628	19965
الاحتياطيات	3957	9026	11755	17451	21531
رأس المال المدفوع	4000	4000	4000	70000	70000
فروقات تعديل سعر صرف الدولة – قطاع عام	–	–	–	–	57469
صافي الأرباح المدورة غير المحققة	–	–	–	–	566
الأرباح الصافية	350	19653	7391	20553	15112
مجموع المطاليب	829535	839290	861355	819256	826811
مقابل لحسابات النظامية	399323	411248	451854	491355	532455
مجموع الميزانية	1228858	1250539	1313209	1310611	1359266

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري لعدة سنوات.

الجدول رقم (2) تطور نشاط المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2003 – 2007م

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

البيان العام	2003	2004	2005	2006	2007
عدد حسابات الودائع	520,793	542,091	560,880	205,806	138,722

قيمة الودائع	383,400	383,662	395,875	356,655	364,982
القطاع العام	193,160	185,734	209,133	166,605	169,403
القطاع الخاص	187,669	195,378	183,611	186,729	192,151
القطاع المشترك	312	274	345	289	249
القطاع التعاوني	2,259	2,276	2,786	3,032	3,179
التوظيفات النقدية	121,351	128,512	154,118	196,762	272,700
عدد فروع المصرف	53	53	54	53	56
عدد المكاتب المصرفية	–	–	4	7	10
عدد العمال	4,187	4,221	4,422	4,303	4,202
عدد كوى الصرافة	50	50	50	50	50
الأرباح الإجمالية	388	37231	13637	38974	26413
الأرباح الصافية	350	19653	7391	20553	15112
الأرباح غير الصافية بدون فروق عمليات القطع	1,360-	4,101	17,032	25,223	30,075

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري لعام 2007،ص25.

حساب نسبة كفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري:

يقصد بنسبة كفاية رأس المال هي ناتج قسمة الأموال الخاصة الصافية على مجموع الموجودات مرجحة بمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\sum(\text{الأموال الخاصة الصافية})}{\sum[(\text{التعرضات} \times \text{الأوزان الترجيحية}) + 12.5(\text{المخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية})]}$$

وفق معايير لجنة بازل يجب ألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8%. وهكذا فعلينا لحساب كفاية رأس المال حساب مجموع الأموال الخاصة للمصرف والمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية على الشكل التالي:

أ) الأموال الخاصة الصافية:

وتتكون الأموال الخاصة الصافية من شريحتين[11]:

1) شريحة الأموال الخاصة الأساسية:

1. رأس المال المكتتب به	2. الاحتياطي القانوني
3. صافي أرباح الفترة (بعد موافقة مفتش الحسابات)	4. صلفي أرباح (أوخسائر) السنة المالية السابقة
5. حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة)	6. احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية
7. علاوات خصم الإصدار والاندماج	8. الأرباح (أو الخسائر) المدورة
9. الاحتياطي الخاص 10. احتياطيات أخرى (عدا فروقات إعادة التخمين– احتياطيات حرة موافق عليها من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف).	

11. مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة موافق عليها من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف).

ينزل منها:

1. أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة.
2. صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية.
3. صافي الموجودات الثابتة غير المادية.
4. أسهم المصرف المعاد شراؤها.
5. صافي الخسائر لغاية نهاية الفترة الحالية.
6. خسائر غير محققة عن استثمارات مالية.
7. النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة المقدّرة وغير المكوّنة من قبل المصرف.
8. النقص في المؤونات على باقي الموجودات وغير المكوّنة.
9. المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر).

2) شريحة الأموال الخاصة المساندة :

1. فروقات إعادة التخمين.
2. فروقات تقييم وترجمة.
3. صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أدوات مالية متوفرة للبيع بعد خصم /50%/ منها.
4. الديون المشروطة Subordinated Debt.

ومن خلال مكونات الأموال الخاصة الصافية مع ميزانية المصرف التجاري نجد أنه يمكن حساب الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة الأساسية الصافية = (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح الصافية) – (المساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية)

وعليه تكون الأموال الخاصة الصافية للمصرف التجاري السوري كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3) الأموال الخاصة الصافية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة 2003 – 2007 م

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
رأس المال المدفوع	4000	4000	4000	70000	70000
الاحتياطيات	3957	9026	11755	17451.89	21531.6
الأرباح الصافية	350	19653	7391	20553	15112
ينزل: المساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية	(476)	(226)	(226)	(225)	(225)
المجموع	7831	32453	22920	107779.9	106418.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2).

ب) المخاطر الائتمانية:

اعتمد الباحث في حساب المخاطر الائتمانية الطريقة المعيارية في حساب المخاطر الائتمانية والذي يقوم على أساس إعطاء أوزان ترجيحية لكل بند من البنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية، وذلك بحسب طبيعة كل بند وفق العلاقة التالية:

الأصول المرجحة بالمخاطرة = قيمة الأصل X الوزن الترجيحي

ويتم اعتماد نسب التثقيل وفق ما هو محدد من قبل مجلس النقد والتسليف في القرار رقم(253 / م ن/ ب4) بتاريخ 24 / 1 / 2007 وبما ينسجم مع مقررات لجنة بازل II، ولحساب نسبة الملاءة نحتاج إلى بيانات تفصيلية لأرقام الميزانية العامة للمصرف، لكن الباحث لم يستطع الحصول على هذه البيانات التفصيلية من قبل المصرف كونها تخضع لقانون سرية المعلومات المصرفية كما قام بإبلاغه المسؤولون المختصون في المصرف. لذلك حاول الباحث استخدام البيانات المتاحة في التقرير السنوي للمصرف لحساب نسبة الملاءة، وبالطبع سيؤدي ذلك إلى الوصول لنتائج غير دقيقة ولكنها ستكون قيمة استدلالية تعطينا اتجاه عام لنسبة الملاءة في المصرف، وقد تحددت نسب التثقيل من خلال ما ورد في القرار رقم (253 / م ن/ب 4) وحسب تقديرات الباحث لطبيعة التعرض كونه لم يتوفر سوى البيانات التجميعية للمفردات داخل الميزانية وخارجها فكانت الأوزان الترجيحية المعتمدة على الشكل التالي:

الأصول داخل الميزانية	نسبة التثقيل	الأصول خارج الميزانية	نسبة التثقيل
o محفظة الأوراق التجارية المحسومة	%100	o الاعتمادات المستندية للاستيراد	%20
o القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	%100	o الاعتمادات المستندية للتصدير	%20
o القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	%100	o القبولات والكفالات	%100
o حسابات مدينة أخرى	%100		
o الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	%100		

الجدول رقم (4) الأصول مرجحة بأوزان المخاطر لعام 2003

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الأصول	المبالغ	نسبة التثقيل	الأصول مرجحة بالتثقيل
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1188	%100	1188
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	93290	%100	93290
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	26404	%100	26404

حسابات مدينة أخرى	12208	%100	12208
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	889	%100	889
الاعتمادات المستندية للتصدير	60493	%20	12098.6
الاعتمادات المستندية للتصدير	24798	%20	4959.6
القبولات والكفالات	74877	%100	74877
المجموع			146077.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (5)الأصول مرجحة بأوزان المخاطر لعام 2004

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الأصول	المبالغ	نسبة التثقيل	الأصول مرجحة بالتثقيل
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1343	%100	1343
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	102378	%100	102378
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	24311	%100	24311
حسابات مدينة أخرى	11323	%100	11323
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	963	%100	963
الاعتمادات المستندية للتصدير	82161	%20	16432.2
الاعتمادات المستندية للتصدير	24754	%20	4950.8
القبولات والكفالات	83350	%100	83350
المجموع			156750.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (6)الأصول مرجحة بأوزان المخاطر لعام 2005

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الأصول	المبالغ	نسبة التثقيل	الأصول مرجحة بالتثقيل
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1653	%100	1653
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	108976	%100	108976
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	42705	%100	42705

حسابات مدينة أخرى	11499	%100	11499
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	936	%100	936
الاعتمادات المستندية للاستيراد	117475	%20	23495
الاعتمادات المستندية للتصدير	22637	%20	4527.4
القبولات والكفالات	82488	%100	82488
المجموع			189264

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (7) الأصول مرجحة بأوزان المخاطر لعام 2006

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الأصول	المبالغ	نسبة التثقيل	الأصول مرجحة بالتثقيل
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1860.98	%100	1860.98
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	134061.20	%100	134061.2
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	60178.63	%100	60178.63
حسابات مدينة أخرى	12324.44	%100	12324.44
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	1457.79	%100	1457.79
الاعتمادات المستندية للاستيراد	148585.03	%20	29717.006
الاعتمادات المستندية للتصدير	18587.24	%20	3717.448
القبولات والكفالات	72678.48	%100	72678.48
المجموع			239600.046

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (8)الأصول مرجحة بأوزان المخاطر لعام 2007

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الأصول	المبالغ	نسبة التثقيل	الأصول مرجحة بالتثقيل
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1411.10	%100	1411.1
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	138946.07	%100	138946.07
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	129942.81	%100	129942.81

حسابات مدينة أخرى	16398.55	%100	16398.55
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	1736.96	%100	1736.96
الاعتمادات المستندية للاستيراد	173771.71	%20	34754.342
الاعتمادات المستندية للتصدير	31044.46	%20	6208.892
القبولات والكفالات	72241.95	%100	72241.95
المجموع			401640.674

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

ت) المخاطر التشغيلية Operational Risk:

وتشمل المخاطر التشغيلية عدة أنواع من المخاطر والتي قد تنشأ عن:

1) ضعف الرقابة الداخلية على العمليات.
2) تدني كفاءة العاملين في أي من المستويات الإدارية وعلى الصعيدين المهني والأخلاقي.
3) حوادث وأعطال في البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية.
4) حوادث خارجية كالزلازل والحروب والفيضانات ...الخ.

وقد جاء تعريف المخاطر التشغيلية في اتفاق بازل II على أنها "مخاطر الخسائر التي تنتج عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و النظم أو تنشأ نتيجة الحوادث الخارجية"[12].

وقد اقترحت لجنة بازل ثلاث وسائل لحساب متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية المخاطر التشغيلية هي: طريقة المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach والطريقة النمطية The Standardized Approach طريقة القياس المتقدمة Advanced Measurement Approach (AMA).

واعتمد مجلس النقد والتسليف طريقة المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach المعتمد بموجب معايير بازل II، ويتم تحديد متطلبات رأس المال وفق طريق المؤشر الأساسي على أساس متوسط الدخل الإجمالي السنوي Annual Gross Income للسنوات الثلاثة السابقة – مع تجاهل السنوات التي يكون فيها الدخل سالباً والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها– مضروباً بمعامل ألفا الذي حددته اللجنة بـ 15%. وعند حساب نسبة الملاءة تتم مضاعفتها بـ (12،5). وبتطبيق ذلك على المصرف التجاري السوري حيث كان حجم الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري على الشكل التالي:

الجدول رقم (9) حجم الأرباح الإجمالية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة 2001 – 2007م

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأرباح الإجمالية	1324	1142	388	37231	13637	38974	26413

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري لعدة سنوات.

وبناء على معطيات الجدول السابق يمكن حساب المخاطر التشغيلية لكل سنة خلال الفترة 2003 – 2007م على الشكل التالي:

المتطلب الرأسمالي لمواجهة المخاطر التشغيلية لعام 2003 = $\frac{(388+1142+1324)}{3}$ X 15% = 142.7 (مليون ليرة سورية)

المتطلب الرأسمالي لمواجهة المخاطر التشغيلية لعام 2004 = $\frac{(37231+388+1142)}{3}$ X 15% = 1938.05 (مليون ليرة سورية)

المتطلب الرأسمالي لمواجهة المخاطر التشغيلية لعام 2005 = $\frac{(13637+37231+388)}{3}$ X 15% = 2562.8 (مليون ليرة سورية)

المتطلب الرأسمالي لمواجهة المخاطر التشغيلية لعام 2006 = $\frac{(38974+13637+37231)}{3}$ X 15% = 4492.1 (مليون ليرة سورية)

المتطلب الرأسمالي لمواجهة المخاطر التشغيلية لعام 2007 = $\frac{(26413+38974+13637)}{3}$ X 15% = 3951.2 (مليون ليرة سورية)

ث) المخاطر السوقية Market Risk:

المخاطر السوقية هي مجموعة المخاطر التي تؤدي إلى حدوث خسائر للمصرف في البنود داخل الميزانية أو خارج الميزانية، نتيجة عدم استقرار ظروف السوق والتي ينتج عنها تغيرات وتقلبات في أسعار الفائدة أو في أسعار الصرف أو في أسعار الأوراق المالية أو أسعار السلع.

وتتكون مخاطر السوق من العناصر التالية:

1. **مخاطر السوق لأسعار الفائدة** والتي تشمل:

أ) مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة (Specific Risk) وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة تغير سلبي في الظروف المتعلقة بالجهة المصدرة للأداة والتي يحتفظ بها المصرف بغرض المتاجرة.

ب) مخاطر السوق العامة وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة تغير سلبي في الظروف المحيطة بالسوق والتي تنعكس سلباً على مؤشر السوق بشكل عام.

2. **مخاطر السوق لمراكز الأسهم** المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة وتقسم أيضاً إلى مخاطر عامة ومخاطر محددة ويتم حساب مخاطر السوق العامّة على أساس مجموع صافي المراكز للمحافظ المالية التي هي من نفس النوع والشروط وذلك بعد ترجيح هذا المجموع بنسبة 8%، بينما تحتسب مخاطر السوق المحددة لمراكز الأسهم على أساس مجموع صافي المراكز القصيرة ومجموع صافي المراكز الطويلة وذلك بعد ترجيح كل واحدة بـ 8% ومن ثم مضاعفة النتيجة بـ 12,5[13].

3. **مخاطر مراكز القطع الإجمالي ومركز الذهب** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة تقلب أسعار عملات المراكز التي بحوزة المصرف مقابل الليرة السورية.

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمصرف التجاري السوري ومن خلال المقابلات التي قام بها مع العاملين المسؤولين عن إدارة المخاطر المصرفية في المصرف تبيّن أنّ المصرف لا يحتفظ بأي أوراق مالية بغرض المتاجرة، و أنّ جميع الأسهم التي يمتلكها المصرف والمساهمات الخارجية له في المصارف والمؤسسات المالية هي ليست بغرض المتاجرة، كما أنّ المصرف ليس لديه مركز ذهب. ومن خلال مراجعة الباحث للقوانين والأنظمة المطبقة على المصرف خلال فترة الدراسة (2003 – 2007 م) تبيّن أنّ القوانين تمنع المصرف من القيام بعملية المتاجرة في الودائع الأجنبية مع المراسلين، مع العلم أنّ المصرف يمتلك حسابات جارية لدى المراسلين لتغطية عمليات الاعتمادات المستندية وغيرها من وسائل الدفع في عمليات التجارة الخارجية، وسندات الخزينة العامة تم إعطاؤها وزن ترجيحي (صفر%) من قبل مجلس النقد والتسليف أثناء حساب المتطلب الرأسمالي للمخاطر المصرفية، هذا ولم تنطلق بعد سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة. لذلك فإنَّ الباحث يرى أنّ المخاطر السوقية قليلة جداً ويصعب تحديدها وقياسها ضمن المعطيات الحالية.

وبتطبيق علاقة معدل كفاية رأس المال على النتائج التي توصلنا إليها في الفقرات السابقة نجد أن معدل الكفاية لدى المصرف التجاري تكون على الشكل التالي:

الجدول رقم (10) معدل كفاية رأس المال للمصرف التجاري خلال الفترة 2003 –2007 م

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الأموال الخاصة الصافية	7831	32453	22920	107779.9	106418.6
التعرضات مثقلة بالأوزان الترجيحية	146078	156750.2	189264	239600	401640.7
المخاطر التشغيلية	142.7	1938.05	2562.8	4492.1	3951.2
معدل كفاية رأس مال المصرف التجاري السوري	%5.30	%17.93	%10.36	%36.44	%23.59

المصدر: النتائج التي تم التوصل إليها وحسابات الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المصرف التجاري لم يحقق نسبة الملاءة المطلوبة خلال عام 2003 لكنها ارتفعت ما يقارب (12.5) نقطة في عام 2004 وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم الأرباح الصافية التي زادت في عام 2004 عن عام 2003 بنسبة كبيرة جداً بلغت (5515%)، هذه الزيادة أدت إلى ارتفاع حجم الأموال الخاصة الصافية مما أدى إلى الارتفاع في نسبة الملاءة للمصرف وبلوغها نسبة (17.93%) لكن هذا الارتفاع عاد إلى الانخفاض أيضاً نتيجة انخفاض الأرباح الصافية التي انخفضت بنسبة (62%) مما أدى إلى هبوط معدل كفاية رأس المال إلى (10%) لكنها بقيت فوق المعدل المطلوب وهو (8%)، ونلاحظ خلال عامي 2006 و2007 حقق المصرف نسب ملاءة عالية جداً وذلك يعود بشكل رئيسي لزيادة رأس مال المصرف من /4/ مليارات إلى /70/ مليار هذا بالإضافة إلى زيادة الأرباح الصافية للمصرف نتيجة توسع نشاطات المصرف.

ولا بد الإشارة هنا إلى أن الزيادة الكبيرة في نسبة الملاءة لدى المصرف وخاصة خلال العامين الأخيرين تعتبر مؤشراً سلبياً لأنه يعني أن هناك أموال فائضة ومعطلة لدى المصرف وهي بالتالي تشكل عبءاً على المصرف لأنه

يدفع عليها فائدة دون أن تحقق عائد، وذلك يعود إلى قصور في السياسات التسويقية والسياسات الاستثمارية لدى المصرف وخاصة السياسة الائتمانية كونها العمود الفقري للسياسة الاستثمارية، بمعنى آخر إن المصرف التجاري يعاني من سيولة زائدة لديه مع العلم أن النسبة في عام 2007 انخفضت عما كانت عليه في عام 2006 وهذا يعود إلى التوسع في التوظيفات النقدية لكنها تبقى عالية ويجب على المصرف البحث عن قنوات استثمارية جديدة يوظف بها الأموال الزائدة لديه، والذي يؤدي بدوره إلى رفع إنتاجية الأموال المستثمرة في المصرف.

ثانياً: أثر الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال على المحفظة الائتمانية:

يتمثل أثر الالتزام بنسبة كفاية رأس المال على المصرف بشكل عام أنه سينتج عنها متطلبات أكبر لرأس المال، وهذا قد يدفع ببعض المصارف إلى الانكماش في النشاط الائتماني للحفاظ على حجم أموالها الخاصة كما هي دون زيادة.

كما أنّ التفاوت في الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية حسب نوع التعرض أو التسليفات قد يؤثر بشكل مباشر على هيكلية المحفظة الائتمانية، فالمصارف سوف تتوجه إلى التسليفات ذات الأوزان الترجيحية الأقل للمخاطر الائتمانية على حساب تمويل الفئات ذات المخاطر الأعلى. كما أن التفاوت في مخاطر التصنيف للدول سوف يقلل من فرص الإقراض لهذه الدول ومصارفها، وفي حال تم الإقراض فإنه سيتم بأسعار وفوائد عالية.

وبتطبيق ذلك على المصرف التجاري السوري فقد كان حجم التوظيفات النقدية لديه خلال الفترة من عام (2005 – 2007) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(11)التوظيفات النقدية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة عام 2005-2007م

السنة	(الأرقام بملايين الليرات السورية)			نسبة التغيير	
	2005	2006	2007	2006	2007
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1653	1861	1411	%12.6	%24.2-
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	109057	134061	138946	%22.9	%3.6
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	42748	60179	129943	%40.8	%115.9
ديون قيد التسوية	660	661	2400	%0.2	%263.1
المجموع	156123	198768	274707	%27.3	%38.2

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعدة سنوات وحسابات الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق أن الحجم الإجمالي للتوظيفات قد زادت في عام 2006 بنسبة (27.3%) وفي عام 2007 زادت بنسبة (38.2%) وهي نسبة عالية جداً وهذا دليل على ازدياد نشاط المصرف وتوسعه في مجال منح الائتمان على الرغم من التزام المصرف بالنسبة المحددة في اتفاق بازل II لكفاية رأس المال، وحتى على مستوى المكونات الفرعية للتوظيفات النقدية فجميع العناصر زادت ولكن بنسب متفاوتة باستثناء محفظة السندات المحسومة فقد انخفضت بنسبة(24.2%)، ولو أخذنا التغير في وزن محفظة السندات المحسومة بالنسبة لإجمالي التوظيفات النقدية نلاحظ أنها كانت تشكل في عام 2006 ما نسبته (0.9%) وانخفضت في عام 2007 لتشكل ما نسبته (0.5%) أي أنّ الانخفاض الذي حصل في محفظة السندات المحسومة بالنسبة لإجمالي المحفظة ضئيل جداً ولا يمكن اعتباره تغيير في هيكلية المحفظة الائتمانية.

وبالتالي يمكن القول أنه في عام 2007 – العام الذي تم فيه إصدار القرار (253) المتضمن ضرورة التزام المصارف بنسبة ملاءة تنسجم مع معايير بازل II– لم يحدث أي تغيير على هيكلية المحفظة الائتمانية بالنسبة لعام 2007 فجميع البنود قد زادت بنسب متفاوتة، كما أنّ حجم المحفظة الائتمانية للمصرف التجاري السوري لم يحدث انكماش فيها بل على العكس تماماً فقد زادت بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. ويرجع عدم التغيير في هيكلية المحفظة الائتمانية إلى نسبة الملاءة العالية التي يتمتع بها المصرف والتي تعود إلى زيادة رأس مال المصرف والسيولة الزائدة لدى المصرف كما رأينا في الفقرة السابقة، وعليه يمكن نفي الفرضية الثانية التي تقول إن الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال أدى إلى تغيير حجم المحفظة الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. المصرف التجاري السوري إلى الآن لم يعتمد طريقةً أو أسلوباً لحساب معدل كفاية رأس المال، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في منح التسهيلات المصرفية دون محددات لحجم المحفظة الائتمانية، مما قد يعرض المصرف إلى الخطر.
2. من خلال حساب معدل كفاية الأموال الخاصة الصافية في الجدول رقم (10) تبين أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف قد تجاوزت المعدلات المطلوبة بأضعاف كثيرة.
3. يعاني المصرف التجاري السوري من سيولة زائدة معطلة وغير مستثمرة وهي تشكل عبءاً على المصرف وهذا ما تمّ التوصل إليه في الجدول رقم (10).
4. لم ينكمش حجم المحفظة الائتمانية للمصرف بتطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253) عام 2007 المتضمن التزام المصارف بمعدل كفاية رأس المال بما ينسجم مع معايير بازلII بل العكس تماماً فقد زادت بشكل مضطرد خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم (11).
5. لم تتأثر هيكلية المحفظة الائتمانية للمصرف التجاري السوري بتطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253) عام 2007 بسبب السيولة الزائدة لديه.

التوصيات:

1. يجب على المصرف التجاري السوري حل مشاكله القانونية وتصفية أموره القضائية بالسرعة القصوى، وبيان وضع أمواله وموجوداته.
2. على المصرف التجاري البدء بحساب نسبة كفاية رأس ماله ولو لم تكن القيمة دقيقة 100%، ولكن تعطي قيمة استدلالية لوضع السيولة بالمصرف وحجم المخاطر المصرفية التي يتعرض لها.
3. يجب على المصرف العمل على زيادة حجم المحفظة والتخلص من السيولة الزائدة التي تشكل عبءاً على إيرادات المصرف من خلال الفوائد التي يدفعها المصرف على النقد السائل الزائد عن الحجم المطلوب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.
4. يجب تنويع المحفظة الائتمانية للمصرف وإيجاد قنوات استثمارية وائتمانية جديدة يتناسب فيها العائد مع حجم المخاطر المحيطة بها.

المراجع:

1. عبد المجيد، عبد المطلب، *العولمة واقتصاديات البنوك*.2005، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 80.
2. الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية www.bis.org.
3. حامد أبو زيد، الدسوقي ، 1994، *إدارة البنوك(2)*. جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر. 262.
4. Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision: *History of the Basel Committee and its Membership*. January2007, 2.
5. Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision: *Outcome of the consultative process on proposals for international convergence of capital measurement and capital standards*, 11th July 1988, 1.
6. الشواربي، عبد الحميد، والشواربي، محمد، 2007، *إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية*. المكتب الجامعي الحديث، مصر. 250.
7. عبد العزيز، سمير محمد،(بدون تاريخ)، *اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين*. المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر. 175.
8. فهمي، بسنت أحمد، *اتفاق بازل– II: ركائزه وأبعاده. مجلة اتحاد المصارف العربية*، العدد/280/، آذار 2004. 19.
9. حسن السيسي، صلاح الدين، 2005، *معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر. 33.
10. حشاد، نبيل، *القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل II*. النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، آذار 2005، 26.
11. مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (253 / م ن/ب 4) بتاريخ 24 / 1 / 2007، 2–3.
12. Basel Committee on Banking Supervision: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, last resource, 144.
13. مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (253 / م ن/ب 4)، مصدر سابق، 12.